تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل3

The repercussions of the Covid-19 to postpone Basel III decisions

محبوب علي[1]، سنوسي علي[2]

[1] جامعة المسيلة (الجزائر)، ali.mahboub@univ-msila.dz

[2] جامعة المسيلة (الجزائر)، ali.senoussi@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2020/07/26 **تاريخ القبول:** 2020/08/26 **تاريخ النشر:** 2020/09/30

ملخص:

لا تزال تداعيات جائحة كورونا تعصف بالاقتصاديات حول العالم، مما أثر على قطاع الشركات بشكل كبير، وعلى صعيد القطاع المصرفي فإن الإجراءات التي أعلنتها لجنة بازل لتخفيف من تداعيات هذه الجائحة شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة أو ما يطلق عليه أحيانا بازل 4 حتى 1 يناير 2023، إن الهدف من هذا البحث التركيز على التدابير التي وضعتها اللجنة للتخفيف من أثر الجائحة والذي من خلاله أدخلت العديد من الدول عدة تدابير دعم للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف تداعياته على الاقتصاد وقد استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال تحليل قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 3، وتوصلنا إلى أنه تم اتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: مقررات لجنة بازل؛ بازل 3؛ جائحة كورونا؛ القطاع المصرفي.

تصنيفات JEL: G21, E5, G24, G32

Abstract:

Covid-19 problems continue to plague economies around the world and it affected the corporate sector significantly, and on the banking sector, the measures announced by the Basel Committee to alleviate the problems of Covid-19 included delaying the date of implementing the new Basel 3 standards, or what is sometimes called Basel 4, until January 1, 2023, The purpose of this research is to focus on the measures put in place by the committee to mitigate corona through many countries, several support measures to mitigate the financial and economic impact of Covid-19 ,Among them is a group of loan guarantee programs, with the aim of banks continuing to lend and reduce the economy. We have used both descriptive and analytical approaches, by analyzing the committee's decision to postpone the implementation of Basel 3, The results are that a set of guarantee programs for bank loans have been taken, with the aim of banks continuing to lend and reducing the ability of borrowers to fulfill their obligations to banks to face the repercussions of the pandemic on the economy**.**

Keywords: Basel Committee; Basel 3; Covid-19; banking sector.

JEL Classification Codes : G21, E5, G24, G32

المؤلف المرسل: محبوب علي، **الإيميل:** ali.mahboub@univ-msila.dz

المقدمة:

بسبب التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، إضافة لانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، أصبحت البنوك عرضة لعديد من المخاطر الناتج عن التطور وتنوع الأزمات المالية والمصرفية، فكانت لجنة بازل تقوم على التنسيق المتكامل بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك لأن انهيارها سيأتي بالكوارث الوخيمة، جاءت معايير بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية التي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك وقصور معايير بازل 2 في حمايتها، حيث أظهرت الدراسات أن نقاط الضعف شملت العديد من النشاطات والممارسات المصرفية، منها ما يتعلق بالاستثمارات ذات المخاطر العالية أو ممارسات إدارة المخاطر والحوكمة. فالعديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكاف لدعم سياسة المخاطر. وقد كان للجنة بازل دور قيادي، حيث قامت بإجراء تعديلات على دعامات بازل 2 الأساسية، وإصدار قواعد ومعايير جديدة في بازل3، وهي محاولة للسيطرة على المخاطر، لكنها أيضا لا تخلو من الصعاب وربما الإخفاق في التطبيق.

إن أزمة الجائحة كورونا ألقت بظلالها على الاقتصاد ككل حيث تجد أن الشركات أصبحت تعاني ضغطا في السيولة وفي الملاءة المالية، بمجرد استنفاذ مخزوناتها واحتياطاتها النقدية، التخلف عن السداد أو حتى الإفلاس. وفي هذه الحالة فإن معظم الدائنين الرئيسيين للشركات هم البنوك، والذين يتعيّن عليهم بناء مخصصات ومؤونات خسائر القروض، وبالتالي قد يعانون من تدهور في كفاية رأس المال، وبالتالي سوف يؤدي إلى تراجع كبير في التدفقات النقدية للبنوك، حيث منحت تلك البنوك عملائها حرية التوقف عن سداد قروضها المستحقة، وقد يؤدي هذا الأمر الى مواجهة القطاع المصرفي تحديات جدّية تتمثل بموجة غير مسبوقة من العملاء المتعثرين، وزيادة في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي تراجع في معدلات الربحية. وكان قرار لجنة بازل بتأجيل تنفيذ القواعد الجديدة للمصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن هذه الجائحة، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية.

اشكالية البحث: يمكن صياغة الإشكالية التي ينطلق منها موضوع البحث كما يلي:

ماهي تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل3؟

فرضية البحث:

تأجيل مقررات لجنة بازل3 يمنح للنظام المصرفي مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن جائحة كورونا.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

- تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية وتطوراتها؛
- أثر تطبيق متطلبات بازل3 ومحاولة السيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تداعياته على مقومات الاستقرار المالي وجوانب تعزيز الشمول المالي.
- أدت هذه لجائحة كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تقديم صورة شاملة عن مقررات لجنة بازل 3؛
- التدابير الاضافية التي وضعتها لجنة بازل للتخفيف من أثر كورونا في النظام المصرفي العالمي؛
- البرامج التحفيزية التي قامت بها عدد من الدول.

منهجية البحث:

نعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى تحليل قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل 3 والتدابير التي تم وضعها للتخفيف من أثر الجائحة في النظام المصرفي العالمي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (معمري و أيت عكاش، 2018): لجنة بازل3 وتغطية المخاطر التشغيلية**، هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة التطبيق الفعلي لمعايير بازل3 وذلك بسبب المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البنوك وعلى وجه الخصوص المخاطر التشغيلية قصد التخفيف من حدوث أزمات مستقبلا، حيث تم التوصل أن هذه الاصلاحات جاءت لتعديل معايير لجنة بازل2 والتي فشلت بدورها في تجاوز وتخطي الأزمات السابقة.
- **دراسة (شيلي و قدي، 2018): أثر اتفاقية بازل3 على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009–2016**، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الآثار المحتملة لتوجيهات بنك الجزائر نحو تطبيق بعض محاور اتفاقية بازل3 على صلابة القطاع المصرفي الجزائري، وتم التوصل إلى أن هذه التوجيهات أثرت ايجابيا على بعض المؤشرات المالية للبنوك، مما يدل على تعزيز تطبيق تلك المعايير لصلابة القطاع المصرفي ضد الصدمات.
- **دراسة (محمد الأحوال، 2017): مدى إفصاح البنوك التجارية الليبية عن ملاءة رأس المال والمخاطر الائتمانية في ظل متطلبات بازل3**، تبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى إفصاح البنوك التجارية الليبية عن ملاءة رأس المال والمخاطر الائتمانية في ظل متطلبات بازل3، وعدم التزام البنوك الليبية بمعايير لجنة بازل، وتزداد أهمية هذه الدراسة في كونها تعتبر من الدراسات الأولى في هذا المجال على مستوى ليبيا. ومن بين أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أن البنوك التجارية الليبية لا تلتزم بمتطلبات لجنة بازل3، كما أنها لا تفصح عن ملاءة رأس المال والمخاطر الإئتمانية.
- **دراسة (نجار، 2013): اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، تهدف الدراسة إلى تبيان مضمون اتفاقية بازل3 وواقع تطبيقها في النظام المصرفي الجزائري، وآثارها المحتملة، وقد تم التوصل إلى أن البنوك الجزائرية لا تطبق اتفاقية بازل3 وستجد صعوبة كبيرة في تطبيق محاور اتفاقية بازل3، ومن ناحية أخرى سيشكل تطبيقها فرصة لتطوير النظام المصرفي وذلك بتطوير أساليب الرقابة، ونشر ثقافة إدارة المخاطر، وللتقليل من نسبة القروض المتعثرة...الخ.

1- مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي:

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل، وتم المصادقة عليه من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010. حيث تلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بالتحوط ضد الأزمات المالية، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (الطاير، 2011، صفحة 14).

وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب تلك الاتفاقية إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث إن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا لأنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، حيث أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة (الراجحي المالية، 2010، صفحة 01)

1-1- إصلاحات اتفاقية بازل 3:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـــ 2 % وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادله 2.5 % من الأصول، أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع المصارف للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير التي قد تصل إلى عام 2019 جعلت المصارف تتنفس الصعداء.
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف، وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حاليا إلي 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ إنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف. (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 03)
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة ما زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات. (التهامي، 2010، صفحة 57).

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة: (بن بوزيان، بن حدو، و بن عمر، 2011)

الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100 %، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً. (شيلي و قدي، 2018، صفحة 8)

$$\boldsymbol{LCR} = \frac{High\ Quality\ Liquid\ Assets}{Total\ Net\ Liquidity\ Outflows\ Over\ 30-Day\ Time\ Period} \geq 100\%$$

الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر(الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%. (بن بوزيان و آخرون، البنوك الاسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل3، ديسمبر 2011).

$$\boldsymbol{NSFR} = \frac{Available\ Stable\ Funding}{Required\ Stable\ Funding} \geq 100\%$$

وقد أضاف بازل 3 معياراً جديداً وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 35%. (كوكش، 2012، ص02)

$$\boldsymbol{Leverage\ Ratio} = \frac{Tier\ 1\ capital}{Total\ exposure} \geq 3\%$$

بناء على الاصلاحات التي قامت بها لجنة بازل3 سنوضح في الجدول التالي متطلبات رأس المال والحد الأدنى للتحوط مقارنة مع اتفاقية بازل2

الجدول(01): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3

البيان	حقوق المساهمين	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5 - %0		
الحد الأدنى + رأسمال التحوط – بازل 3	%7	%8.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

Sourse : (Basel Committee on Banking Supervision Basel 3, 2011, p. 64)

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2 % وفق اتفاقية بازل 2 إلى 4.5% مضافا إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 %، وقد تم كذلك رفع معدل ملاءمة رأس المال إلى 10.5% بدلا عن 8 % وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبر رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات. والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال: (معمري و أيت عكاش، 2018، صفحة 291)

$$Required\ Capital\ Ratio \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit}-, \text{Market}-, \text{Operational Risk)} \uparrow}$$

وخلاصة القول إن بازل 3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (كوكش، 2012، صفحة 02)

1-2- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي: هذا التعديل ليشمل أدوات أكثر استقرار وتقسم إلى ما يلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيس من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1).
- الشريحة الثانية (Tier 2).
- وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال .

قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 % إلى 4.5%، وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.
- إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.
- رأس المال الإضافي المعاكس (Conservation Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.
- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).
- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك: حيث أدخلت معياراً خاصاً بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.
- أضافت بازل 3 معياراً جديداً وهو الرافعة المالية. وهكذا أصبحت معادلة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل 3 كالتالي: (EL ATTAR & ATMANI, 2013, p. 20)

$$\frac{Tier\ 1 + Tier\ 2}{\text{Risk (Credit 75\%, Market 5\%, Operational 20\%)}} \geq 10.5\%$$

1-3- محاور اتفاقية بازل 3. تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور مهمة وهي:

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier 1 مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند Tier 2 فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

- تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage Ratio وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهى تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتمثل معيارا إضافيا موثوقا لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- يهدف المحور الرابع إلى الحيلولة دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، التي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مد بأثرها أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR وتتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها. (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 03).

1-4- مراحل تنفيذ مقررات بازل 3.

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رأس مالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها. وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية بازل الجديدة البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 تم رفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، وهو ما يعرف باسم core tier - one capital ratio ثم تم

رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بعام 2019، وهو ما يعرف باسم "counter - cyclical ".كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة.

بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية والجدول التالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل 3.

الجدول(02): مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	3.5%	4%	4.5%	5.12%	5.75%	6.37%	7%
الحد الأدنى لرأس المال فئة1	4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	8%	8%	8%	8.62%	9.25%	9.8%	10.5%
التخفيضات من الأسهم العادية للفئة 1		20%	40%	60%	80%	100%	100%

المصدر: (سعيدي، 2017، صفحة 59)

من خلال الجدول رقم 02 ولكي تستطيع البنوك تنفيذ هذه المراحل وبالنظر للزيادة الكبيرة في رأس المال الأساسي فقد منحت اتفاقية بازل3 للبنوك مهلة لتنفيذ هذه المراحل على أن يتم البدء في تطبيقها تدريجيا أي مع بداية عام 2013 مع الرفع التدريجي للنسب حسب الأنشطة، لكي لا تتم عرقلة النظام الاقتصادي، كما أن هذه الاصلاحات ستأخذ مزيدا من الوقت.

1-5- تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي.

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها. وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية إلى تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال احتياطيا يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس الأموال في الحماية ومقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني ينتج عنه تنامى المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ كبير من الرساميل الإضافية

للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي. وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي ونلخصها في النقاط التالية:

- إعادة الهيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يودي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إن مقررات بازل 3 تجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة . أضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة 3 يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي.
- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع رأسمالها، وتحسين نوعيته.(Haron, 2011, p. 19)
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:

فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل، وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها (KPMG International Cooperative, December 2010, p. 06)

- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها، وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- انخفاض القدرة على الإقراض: إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك أصبح فيها تقييد للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة، وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف. (الشمري، 2010، صفحة 01).

- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
- معايير بازل 3 ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيوداً على السيولة النقدية، مما سيؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- إن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريبا.

2- الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا.

أعلنت لجنة بازل عن سلسلة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الجائحة على المصارف، شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل 3 الجديدة، وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال، لمدة عام حتى 1 يناير 2023.

كما منحت اللجنة المصارف تمديداً مماثلاً لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق، ومتطلبات الافصاح ضمن الدعامة الثالثة، أما بالنسبة لتطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة نظامياً، فقد تم تأجيل تطبيقه حتى عام 2022.

من المتوقع أن يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل الجديدة المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية.

والشكل التالي يوضح أهم الاجراءات التي قامت بها بعض الدول من الحد من تداعيات هذه الجائحة.

الشكل(01): إجراءات الحد من تداعيات الجائحة

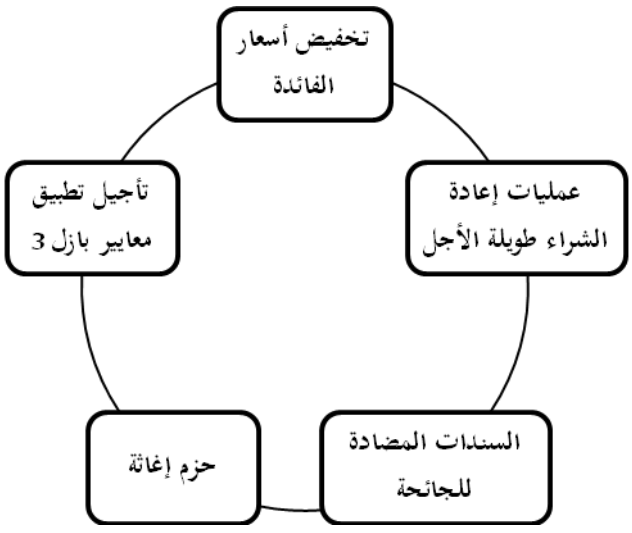

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل رقم 01 أدخلت الحكومات في العديد من الدول تدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثرين المالي والاقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصاد، وعلاوة على ذلك، فقد طلب العديد من الدول من مصارفها وقفاً فورياً

للتحصيل من العملاء، وحاليا تتجه الأنظار بشكل أسسي إلى البنوك المركزية حول العالم ومروحة إجراءاتها وأدواتها التي تستخدمها للحد من تداعيات إغلاق الاقتصاد والانخفاض الكبير في الأسواق المالية.

فعلى سبيل المثال، أعلن البنك المركزي الأوروبي في أبريل 2020 تخفيض متطلبات الرساميل الخاصة للمصارف لمواجهة تراجع أسعار الأصول المالية التي هبطت بالتوازي مع انخفاض البورصات. وأتت هذه المرونة أيضاً لرفع قدرة المصارف على مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة وتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر ودعم الإقراض للأسر والشركات خلال فترة الأزمة.

ولتعزيز احتياطات المصارف الأوروبية، قام البنك المركزي الأوروبي بإعادة توصيته للمصارف بشأن توزيع عدم دفع أرباح للسنتين الماليتين 2019 و2020. وبالتوازي مع تلك الاجراءات، وبدلاً من خفض أسعار الفائدة وإغراق الأسواق بالسيولة دون تمييز، أعلن البنك المركزي الأوروبي توفير أموالاً جديدة لفتح تسهيلات إقراض موجهة للصناعات التي تضررت بشدة من الجائحة، ولمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف المساهمة في تحقيق استقرار الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين. ولمواجهة احتمالات التعثر، منحت البنوك المركزية الأوروبية خطوط ائتمان غير محدودة وبتكلفة صفرية للمصارف لتجاوز أي نقص في السيولة. كما بدأت الجهات الرقابية الأوروبية بالتساهل في بعض معايير السيولة والملاءة والمخصصات والمعايير الرقابية لتشجيع المصارف على إقراض القطاعات المأزومة. أما بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي، فقد ضخّ حوالي 92 مليار دولار من السيولة الجديدة للمصارف، ما رفع الأموال التي يمكن إقراضها بحوالي 80 مليار دولار، كما قام بنك اليابان المركزي بزيادة شراء السندات الحكومية في محاولة للحفاظ على السيولة في السوق. (بدر، 2020، بازل تؤجل تنفيذ متطلبات معيار 3 حتى يناير 2023 لمواجهة كورونا،

https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-(%D9%85%D8%AA%D8%B7

2-1- السياسلات المتبعة للحد من الجائحة: ونلخص فيما يلي أربع أنواع من السياسات التي استخدمها البنوك المركزية والمنظمات المالية العالمية للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا:

2-1-1- تخفيضات أسعار الفائدة: تُعد تعديلات الفوائد من بين الأدوات الأكثر شيوعاً المتاحة للبنوك المركزية، حيث إن خفض تكلفة الاقتراض للمستهلكين غالباً ما يُترجم زيادة في الإنفاق. ونشير هنا إلى أنه وفي حين كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد ألمح سابقاً إلى إبقاء أسعار الفائدة مستقرة خلال عام 2020، إلا أن المخاطر المتزايدة دفعته الى خفض الفوائد، وهو الخفض الأول الذي قام به منذ الأزمة المالية عام 2008، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار 50 نقطة، ليكون البنك المركزي الثاني ضمن مجموعة السبع G7 الذي يقوم بهذا الاجراء.

2-1-2- عمليات الريبو (إعادة الشراء) طويلة المدى: بهدف دفع نشاط الاقراض، اعتمد البنك المركزي الهندي تفعيل عمليات إعادة الشراء (الريبو) طويلة الأجل وخفض أسعار الفائدة. وقد توقع البنك المركزي الهندي أن تضخ هذه الإجراءات أموالاً جديدة لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتشجيع الإقراض المصرفي، بما يصل إلى تريليون روبية (13.6 مليار دولار) من

خلال عمليات إعادة الشراء. كما استخدمت الصين أدوات مماثلة، حيث ضخّت 1.2 تريليون يوان (173 مليار دولار) في أسواقها عبر اتفاقيات إعادة شراء السندات، والتي ترافقت مع خفض البنك المركزي الصيني سعر الريبو لزيادة نشاط الإقراض

2-1-3- السندات المضادة للجائحة Anti-epidemic bonds: بهدف دعم الشركات المحلية ومساعدتها على الاستمرار، اشترت المصارف الصينية المملوكة للدولة مجموعة كبيرة من السندات المُصدرة من قبل الشركات الصينية، مع الإشارة إلى أن عائدات هذه السندات هي مخصصة جزئياً لجهود الإغاثة من الفيروس داخل الصين، وقد أصدرت أكثر من 150 شركة صينية مهددة بالإقفال مثل هذه السندات، وجمعت أكثر من 237 يوان (34 مليار دولار). وساعدت المصارف المملوكة من الحكومة الصينية في جعل تكلفة الاقتراض لتلك الشركات أرخص وذلك عن طريق شراء كميات كبيرة من السندات بأسعار فائدة منخفضة وهكذا، فقد ساعد هذا الإجراء الحكومة الصينية على مدّ الشركات التي كانت على وشك التخلف عن السداد بالسيولة بشكل مباشر.

2-1-4- حزم الإغاثة: أعلن صندوق النقد الدولي تقديم حزمة اغاثة بقيمة 50 مليار دولار للدول لمساعدتها في جهود مكافحة الجائحة، منها 10 مليارات دولارات بشكل قروض بتكلفة صفر بالمائة، وتستهدف الحزمة الدول الاقل دخلاً والدول النامية، حيث يمكن للدول المؤهلة لهذا القرض أن تتقدم مباشرة دون الحاجة الى وجود برنامج مسبق مع الصندوق.

وعن السياسات المعتمدة في الدول العربية للحدّ من تداعايات جائحة كورونا، والإجراءات الاضافية المطلوبة بهدف الحد من انتشار الفيروس، قامت معظم الدول العربية باعتماد سياسات الاحتواء والتباعد الاجتماعي، ولكن أدت هذه الإجراءات إلى توقف النشاط الاقتصادي بشكل عام. وللتخفيف من تأثيرات هذا التوقف، قدمت الحكومات حزم دعم ضخمة ومتنوعة (سواء مباشرة او عبر المصارف) بهدف منع انهيار شركات القطاع الخاص وتخفيف ضغوط تراجع إيراداتها والحدّ من تسريح العمال. (السيد و سلامة، 2020، توصيات للمصارف العربية ومقترحات للجهات الرقابية، https://www.albawabhnews.com/4003914)

ورغم الدور الإيجابي والحاسم لهذه الإجراءات، فإنها يمكن أن تؤدي الى التسبب بأزمة ائتمان، حيث إن ارتفاع حالات التخلف عن السداد قد يجعل من الصعب على المصارف تقديم مزيد من الائتمان، وبالتالي تسريع حالات الإفلاس، مما يؤدي إلى المزيد من التخلف عن السداد. (الجميل، 2020، دعما لمصارف العالم .. إرجاء تنفيذ قواعد بازل الجديدة إلى 2023، https://www.aleqt.com/2020/03/30/article_1793721.html)

وفي الشكل التالي سنقوم بعرض أهم البرامج التحفيزية لعدد من الدول العربية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

الشكل(02): البرامج التحفيزية في عدد من الدول العربي

الجزائر: صرف 10 آلاف دينار جزائري لكل أسرة معوزة.	**الإمارات: خطة دعم مالي بقيمة 70 مليار دولار.**	**قطر: حزمة محفزات مالية للمصارف بقيمة 75 مليار دولار.**
البحرين: حزمة مالية واقتصادية للمصارف بقيمة 4.3 مليار دينار.	**مصر: حزمة تمويل بقيمة 100 مليار جنيه مصري.**	**السعودية: برنامج تحفيزي بقيمة 60 مليار دولار.**

الأردن: إجراءات من البنك المركزي لضخ سيولة اضافية بقيمة 550 مليون دينار أردني.	**المغرب: إنشاء صندوق بـــ 10 ملايين درهم لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات المتضررة.**	**سلطنة عمان: حزمة من التدابير التحفيزية من البنك المركزي، لتوفير سيولة بـــ 8 مليار ريال.**
لبنان: تخصيص مبلغ 75 مليار ليرة لبنانية كحزمة مساعدات اجتماعية للمحتاجين.	**الكويت: إنشاء صندوق مالي بـــ 10 ملايين دينار تموله المصارف لمواجهة أوضاع الطوارئ.**	**تونس: إنشاء صندوق بقيمة 700 مليون دينار بهدف المساهمة في هيكلة المؤسسات المتضررة.**

المصدر: اتحاد المصارف العربية

من خلال الشكل رقم 02 قامت العديد من الدول العربية بإجراءات اضافية للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة بسبب توقف النشاط الاقتصادي مع تقديم هذه الحكومات حزم دعم متنوعة عبر البنوك أو مباشرة وهذا بهدف منع انهيار الشركات ولتخفيف الضغوطات الناتجة عن تراجع الإيرادات والحد من تسريح العمال.

ورهنا بتطور جائحة كورونا، قد يكون من الضروري تقديم دفعة تحفيزية إضافية من المالية العامة لتجنب حدوث ضرر اقتصادي على المدى الطويل. وفي الخلاصة، وعلى الرغم من اختلاف حجم حزم الدعم في الدول العربية بشكل كبير، فإن حجم الأموال العامة التي يتم ضخها للشركات والأسر هو غير مسبوق.

إن الاستجابة للتأثيرات العميقة للفيروس تمثل تحديات جدّية لصانعي السياسة في الدول العربية. ومع إطلاق عدد من الدول العربية اجراءات مالية كبيرة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، فإن أحد المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها تلك الدول هو ارتفع العائد على الديون الحكومية بشكل كبير (وربما غير مسبوق) وبالتالي جعل تكلفة الدين العام أعلى بكثير.

وهنا يأتي دور السياسة النقدية التي يمكن أن تساعد في تخفيف انكماش السيولة في السوق، حيث أن حجم التحدي الكبير يجعل من الصعب على السياسة المالية حل المشكلة وحدها. فإذا ترك الإنفاق الحكومي الضخم وحده، فهو قد يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة التمويل بشكل كبير كم أشرنا، الأمر الذي قد يسبب نشوء أزمة كبيرة في خدمة الدين العام في المستقبل. وهكذا، فالمطلوب هو مقاربة متناسقة ومتسقة، حيث تقوم الحكومات بضخّ الأموال اللازمة لتأمين الاستمرار للشركات وللأسر، وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل البنوك المركزية على ضمان عدم ارتفاع أسعار الفائدة.

ويتوجب على البنوك المركزية العربية العمل على دعم الطلب المحلي وتعزيز الثقة في الأسواق عن طريق تيسير الأوضاع النقدية، وضمان استمرار تدفق الائتمان بشكل سلس إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية، وذلك عبر إعتماد مروحة الادوات التي تمتلكها ومنها عمليات السوق المفتوحة والتوسع في الإقراض طويل لأجل.

وسوف يؤدي مثل هذا التيسير النقدي في النهاية إلى دعم الطلب وتعزيز الثقة مع تخفيض تكاليف الاقتراض. كما يتوجب على السياسات النقدية أن تسعى الى تحقيق التوازن بين دعم النمو من جهة ومعالجة الضغوط الخارجية من جهة أخرى، وخاصة في ظل صدمة أسعار النفط الكبيرة وانعكاس التدفقات الرأسمالية.

وفي الدول العربية التي تتسم بقدرتها المحدودة على ضخّ سيولة في اسواقها نظراً لارتفاع مديونيتها وضعف مرونة سياستها النقدية أو أسعار الصرف لديها، فلتخفيف حدة تراجع النشاط الاقتصادي لديها، يتوجب إجراء تعديلات في الإنفاق الحكومي وتوجيهه باتجاه داعم للنمو. أخيرا يجدر الاشارة الى أن الإجراءات المتبعة من قبل الدول العربية الأغنى والتي لديها سياسات اقتصادية أقوى ستصب في النهاية في الصالح العام للدول العربية الأخرى (خاصة عبر قنوات الاستثمار وتحويلات المغتربين). والإجراءات التي تتخذها الاقتصادات العربية الرئيسية لإعطاء الزخم الضروري للنشاط الاقتصادي لديها، من شأنها مساعدة الدول العربية التي لا تملك وسائل كافية للتعامل مع تداعيات انتشار الفيروس.

2-2- توصيات للمصارف والجهات الرقابية العربية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

لمواجهة تداعيات الأزمة والتحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف العربية والجهات الرقابية، يجب أن يتم التحرك سريعاً لمواجهة العواقب الناجمة عن الأزمة. ولابد أن تُسخر البنوك المركزية والجهات الرقابية العربية ما لديهم من آليات وأدوات مخصصة (صندوق النقد العربي، 2020، التداعيات الاقتصادية والمالية والمصرفية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A

2-2-1- عدم تغيير القواعد المتبعة حالياً: وذلك لأن تغيير الآليات والقواعد خلال فترات الأزمة قد يتسبب في زيادة الضغوط والاضطرابات وعليه، ينبغي على المصارف أن تركز على استمرارية العمليات المصرفية الجارية، وحتى في ظل صعوبة إجراء العمليات عن بُعد، وكذلك عمليات التدقيق والامتثال والإيفاء بمتطلبات العناية الواجبة وغيرها.

2-2-2- استخدام الهوامش الوقائية التي جرى بناؤها خلال الفترات السابقة: قامت معظم المصارف العربية خلال الفترات الماضية ببناء احتياطيات رأسمال وسيولة أعلى بكثير من متطلبات بازل، الأمر الذي سيساعدها على مواجهة ضغوط السيولة وتراجع الإيرادات الناجم عن عدم تحصيل استحقاقات القروض. وجاء الاحتفاظ بهذه الاحتياطات استناداً الى طلب الجهات الرقابية والتنظيمية العربية التي هدفت الى بناء نظام مصرفي عربي أكثر صلابة يستند الى احتياطيات وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي المطلوب، بحيث يمكن السحب منه خلال الأوضاع المتأزمة. كما ينبغي على المصارف استخدام هوامش السيولة الاحتياطية لاستيعاب تكاليف إعادة هيكلة الديون إذا دعت الحاجة، وبالتوازي مع ذلك، يمكن للجهات الرقابية اعتماد انظمة معززة لمراقبة ضغوط السيولة. كما يتوجب على الجهات الرقابية إعتماد الشفافية بشأن استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة لمواصلة تقديم الائتمان المصرفي، مع تجنب أي تبعات سلبية على لمصارف.

2-2-3- تعديل استحقاقات القروض: أدت التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها. لذلك ينبغي تشجيع المصارف على اعتماد

المرونة التي تتيحها القواعد الرقابية المطبقة وإعادة هيكلة وجدولة وتعديل شروط القروض الممنوحة للمقترضين (خاصة المتأثرين بالجائحة بشكل كبير)، واعتماد مرونة في آليات تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها، بالاضافة الى تطبيق أعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة. كما ينبغي على الجهات الرقابية اعتماد الوضوح بالنسبة للطلب من المصارف اعتماد إجراءات إعادة جدولة استحقاقات قروضها، خاصة بالنسبة للعملاء من القطاعات الأكثر تضرراً. ويتوجب أيضاً الطلب من المصارف اعتماد مرونة في إدارة مخاطر الائتمان وتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة خاصة بانخفاض قيمة الأصول خلال الظروف الحالية. (عامر، 2020).

2-2-4- إرشادات للمصارف والجهات الرقابية لمواجهة للعمل في ظل الأزمة:

- عدم تغيير القواعد المتبعة؛
- استخدام الهوامش الوقائية؛
- تشجيع تعديل القروض؛
- عدم اخفاء الخسائر؛
- إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم؛
- تعزيز التواصل.

2-2-5- عدم إخفاء خسائر العمليات: بما انه من المتوقع أن تطال الخسائر المصارف، فسوف تساعد الشفافية في تهيئة الظروف لإعادة الانطلاق فور انتهاء تداعيات الأزمة الحالية. ويجب أن تستهدف اجراءات الجهات التنظيمية والرقابية الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي مع الحفاظ في الوقت عينه على استمرارية النشاط الاقتصادي.

2-2-6- شرح المعالجات التنظيمية المعتمدة: بهدف زيادة الشفافية الكلية، يتوجب تقديم الإيضاحات الازمة حول كيفية قيام المصارف والجهات الرقابية بالتعامل مع اجراءات المالية العامة، ومن ضمنها التدابير الموجهة بشكل مباشر إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاء أو تأجيل الاستحقاقات. كما أنه من المهم مراعاة قواعد الشفافية في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة واعتماد الوضوح في إفصاح الأجهزة الرقابية حول توقعاتها عن تطور الأزمة والتعامل مع تداعياتها. وهنا يتوجب على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تعمل على تعزيز آليات الرقابة على سلامة المصارف، وإجراء حوارات أكثر تواتراً معها، مع التشديد على إعطاء الأولوية للنقاشات المعنية بالتخطيط المستقبلي لضمان استمرار العمل.

2-2-7- تعزيز آليات التواصل: وذلك عبر تشجيع إقامة حوار مستمر بين المصارف والجهات التنظيمية والرقابية، وبشكل خاص في ظل هذه الأوضاع والتحديات غير المسبوقة، حيث يتم اجراء العمليات المصرفية مع العملاء والتواصل مع المراقبين عن بُعد. مع الاشارة الى ضرورة زيادة التركيز على متطلبات الإبلاغ والإفصاح خلال الأزمات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية، كوضعية السيولة ومراكز الدائنين والتركّز ومخاطر الائتمان.

الخاتمة:

بعد قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل الجديدة المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية.

ومع استمرار الأزمة للشهر السابع على التوالي أدى إلى نقص في السيولة لدى العملاء والذي سوف يؤدي بدوره إلى تراجع كبير في التدفقات النقدية للمصارف، وهو ما نشهده بالفعل في معظم الدول، وعلى الرغم من منح تلك المصارف عملاءها حرية التوقف عن سداد قروضها المستحقة، مما يؤدي هذا الأمر الى مواجهة القطاع المصرفي تحديات جدّية تتمثل بموجة غير مسبوقة من العملاء المتعثرين، وزيادة في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي تراجع في معدلات الربحية.

كما أدخلت الحكومات في العديد من الدول عدة تدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصاد.كما قامت العديد من الدول بتدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثرين المالي والاقتصادي للجائحة على مستوى القطاع المصرفي ومن ضمنها:

- مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصاد؛
- مطالبة العديد من الدول من مصارفها وقفاً فورياً للتحصيل من العملاء؛
- دعم الإقراض للأسر والشركات خلال فترة الأزمة؛
- قيام البنك المركزي الأوروبي بإعادة توصيته للمصارف بشأن توزيع عدم دفع أرباح للسنتين الماليتين 2019 و2020؛
- إعلان البنك المركزي الأوروبي توفير أموال جديدة لفتح تسهيلات إقراض موجهة للصناعات التي تضررت بشدة من الجائحة؛
- مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف المساهمة في تحقيق استقرار الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين.

كما خلص البحث لجملة من النتائج التالية:

- قيام معظم البنوك التجارية خلال الفترات الماضية بتخصيص احتياطيات رأسمال وسيولة أعلى بكثير من متطلبات بازل، الأمر الذي سيساعدها على مواجهة ضغوط السيولة وتراجع الإيرادات الناجم عن عدم تحصيل استحقاقات القروض؛
- استخدام هوامش السيولة الاحتياطية لدى البنوك لاستيعاب تكاليف إعادة هيكلة الديون إذا دعت الحاجة؛
- أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها؛

- تشجيع المصارف على اعتماد المرونة التي تتيحها القواعد الرقابية المطبقة وإعادة هيكلة وجدولة وتعديل شروط القروض الممنوحة للمقترضين؛
- اعتماد مرونة في آليات تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها؛
- تطبيق أعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة؛
- خسائر العمليات المتوقع أن تطال المصارف سوف تساعد على الشفافية؛
- التدابير الموجهة بشكل مباشر إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاء أو تأجيل الاستحقاقات؛
- زيادة التركيز على متطلبات الإبلاغ والإفصاح خلال الأزمات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية، كوضعية السيولة ومراكز الدائنين والتركّز ومخاطر الائتمان.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. كوكش ,ف .(2012) .أثر اتفاقية بازل 3على البنوك الأردنية الطبعة 2 .معهد الدراسات المصرفية ,الأردن.

المقالات:

2. التهامي ,ع .ا .(2010) .مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي .النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية .
3. الراجحي المالية ,(2010) .أكتوبر .اتفاقية بازل نهج علمي .أبحاث اقتصادية، السعودية.
4. الشمري ,ف ,(2010) .سبتمبر .15معايير بازل 3سترفع كلفة الخدمات المصرفية .جريدة النهار .الكويت :العدد .1046
5. الطاير ,أ .ح .(2011) .نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي .2011حلقة نقاشية دبي، 30مارس .2011دبي
6. شيلي ,و & .,قدي ,ع .ا .(2018) .أثر اتفاقية بازل 3على مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2016. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale , 13 (26).
7. معمري ,ن & .,أيت عكاش ,س .(2018) .واقع لجنة بازل 3 وتغطية المخاطر التشغيلية .مجلة المعارف :قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد291 , الجزائر.
8. معهد الدراسات المصرفية ,(2012) .ديسمبر .إضاءات .نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت.
9. نجار ,ح .(2013) .اتفاقية بازل 3وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري .مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسير،جامعة سطيف.

المداخلات:

10. بن بوزيان ,م & .,آخرون .ديسمبر .(2011) البنوك الاسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة :واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل .3 المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي –النمو المستدام والتنمية الاسلامية الشاملة من منظور اسلامي. الدوحة، قطر.

الرسائل والأطروحات:

11. سعيدي ,خ .(2017) .إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الاسلامية . أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص :علوم مالية ومصرفية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
12. محمد الأحوال ,ر .(2017) .مدى إفصاح البنوك التجارية الليبية عن ملاءة رأس المال والمخاطر الائتمانية في ظل متطلبات بازل .3رسالة ماجستير جامعة جرش ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,الأردن .
13. المواقع الإلكترونية
14. الجميل ,م .(2020, 04 30) .دعما لمصارف العالم ..إرجاء تنفيذ قواعد بازل الجديدة إلى 2023 Consulté le 2020 https://www.aleqt.com/2020/03/30/article_1793721.html05 24, الاقتصادية
15. السيد ,ن & .,سلامة ,ش .(2020, 05 04) .البوابة نيوز Consulté le 05 22, 2020, sur البوابة نيوز : https://www.albawabhnews.com/4003914
16. بدر ,س» .(2020, 05 04) .المصارف العربية :«بازل تؤجل تنفيذ متطلبات معيار 3حتى يناير 2023لمواجهة كورونا. Consulté le 05 22, 2020, sur المال : https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%84-%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D9%85%D8%AA%D8%B7/
17. صندوق النقد العربي .(2020, 04 26) .صندوق النقد العربي ينظم اجتماعاً استثنائياً تشاورياً "عن بعد "لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول التداعيات الاقتصادية والمالية والمصرفية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية الأحد الموافق 26أبريل)نيسان Consulté le 05 22, 2020, sur 2020. (صندوق النقد العربي- https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A :
18. عامر ,ط .(2020, 05 04) .المصارف العربية :تأجيل تطبيق معايير "بازل "3حتى يناير 2023بسبب "كورونا ." Consulté le 05 24, 2020, sur بنكي http://www.bankygate.com/show.aspx?id=10096 :

باللغة الاجنبية:

19. Basel Committee on Banking Supervision Basel 3. (2011). A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. *Bank for International Settlements , Basel, Switzerland* , 64.
20. dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.
21. EL ATTAR, A., & ATMANI, M. A. (2013). L'Impact des accords de Bâle 3: sur les Banques Islamiques,. *Dossiers de Recherches en Economie et Gesstion, Dossier Special* , 20.
22. Haron, A. (2011). Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB. *World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, Islamic Financial Services Board* , 19.
23. KPMG International Cooperative. (December 2010). *Basel 3 Pressure Building.* Switzerland: 6.